

دار الإفتاء تقدم  
ما يطلبه الحاكمون

البعض من هذا الغضب بالإشارة إلى الآية القرآنية "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم". الأسوأ هو اتهام الدار بالتطليل، فقال أحدهم "طلبوا طيلوا من وقت ما الرئيس تكلم عن الأزمة السكانية، وكله طلع ينصح. خالد الجندي مرة ودار الإفتاء مرة". وسخر مواطن "أخذتم الأوامر؟ عاش الملك مات المنكر، ولا هتكونوا شوية فيران؟". وتسأل مواطن "مفيش فتوى عن ظلم النسل وفق النسل وتجويع النسل والضرائب التي فوق دماغ النسل؟".

سعد القرشي  
روائي مصري

من أشهر البرامج الإذاعية المصرية "ما يطلبه المستمعون"، وكان أقرب إلى استفقاء شعبي على رغبات الناس، حتى أن مطربا اشتهر بإرسال خطابات من أماكن متفرقة بأسماء وهمية لمواطني بريدون سماع أغنياته في البرنامج، يمكن قبول مثل هذا الضعف البشري في شؤون دنيوية شخصية ترتين بالتنافس الفني والتجاري، ولا يليق بالعلماء ورثة الأنبياء تقضي اتجاه الريح السياسية، واقتفاء أثرها "وقوع الحافر على الحافر". ولعل دار الإفتاء المصرية لم تشهد في تاريخها الطويل ما تتعرض له في الآونة الأخيرة من نزح الهيبة في نفوس مصريين يسخرون من حماسها وسرعة استجاباتها للخطاب الرئاسي، فتدعمه بفتاوى تحت الطلب، وما اتعس الفتوى المكترسة لخدمة السياسة.

تحديد النسل هو أحدث موجة للفتوى هذه الأيام، ويسوق للإباحة مشايخ من نجوم الفضائيات، ولم تتأخر دار الإفتاء عن التنافس في مزاد سياسي. استدعاء الدين هو "استخدام" بمعنى جعل الدين ورجاله في "خدمة" السياسي. خلط صريح للمطلق بالنسبي، واستنطاق للفق، وتاويل النصوص لدعم وجهة النظر الرسمية في قضايا تكون أحيانا حمالة أوجه. سلوك يسير إلى المطلق الثابت ويخضعه لمعركة النسبي المتغير. ويتغير النسبي بحكم بشرية سيلزم إعادة النظر في المطلق وقاعدته الحلال والحرام، أما البشري فقاعدته الصواب والخطأ.

والثال التاريخي للمتغيرات هو تجريم الاتجار في العملات حتى التسعينات، ولو استفتيت دار الإفتاء لكانت إتاحتها من الكبار. والأين تنتشر شركات الصرافة. هناك سوابق إفتائية مضحكة استسهلت اتهام سلوك بشري بأنه كبيرة. في نوفمبر 2007 أفتى مفتي مصر السابق علي جمعة بتحريم حرق قش الأرز واعتبره كبيرة من الكبائر، وكان يجدر به الترفع والنأي بالدين عن مثل ذلك الشأن. في بلد يتراجع فيه النمو السكاني وتزيد نسبة الوفيات على أعداد المواليد يمكن أن تستدعي فتوى بالأمر السياسي، وتنص على أن تحديد النسل من الكبائر، وهذا معكوس التفات الإفتائي لدعم توجه رئاسي مصري يعلق فشل خطط التنمية على الزيادة السكانية، وليس على السفة في إيفاق المال العام في مشاريع غير إنتاجية، وغياب الشفافية ومنع الرقابة الصحافية والشعبية على الأداة السياسية، فيجد الفساد غطاء.

يسيء إلى الدين أن يصطف رجاله في "خدمة" السياسة وهي متقلبة وفقا لاعتبارات متغيرة تختلف عن ثوابت الدين. لم يفاجأ عبدالفتاح السيسي بان مصر فقيرة الموارد، وقد تعددت وعوده بالرخاء قبل الترشح للرئاسة وبعدها، ولم يهتم شيخ أو مؤسسة دينية بإيضاح حكم الدين في عدم الوفاء بالوعد. وفي نهاية يناير 2021 قال السيسي في خطاب عام "الناس اللي بتقول لي أخبار التعليم إيه؟ هاقول لهم وأخبار تحديد النسل إيه؟". ودعمته دار الإفتاء في صفتها على فيسبوك بكتابة منشور من ثمان عشرة كلمة "القائم بتنظيم النسل أو مؤيده ليس متدخلا في قدر الله أو معترضا عليه لأنه من باب الأخذ بالأسباب".

ردود الفعل على منشور دار الإفتاء تثير الأسى، فالتعليقات أغلبها رافض، ناغم وخشن يطرح أسئلة محرجة، وبعضها فاحش اللفظ بالاسباب، ويمكن تسويق "تيسلا" المصنعة للسيارات الكهربائية.



شبهة كبيرة للعملات المشفرة

## العملات الافتراضية تصطدم بفتاوى

## رجال الدين الكابحة لأحلام الفقراء

آراء متناقضة لمؤسسات وتيارات دينية  
تثير حيرة المستثمرين المسلمين وارتباكهم

إنشاء نظام "يعمل لصالح الناس". وقال آدم الحاصل على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والإدارة من جامعة نيومان بالملكة المتحدة "النظام عادل وشفاف وليس محتكرا، إن، لا أفهم لماذا تحظر الشريعة هذا النظام". حتى الآن، لا توجد إرشادات دينية وفقهية رسمية واضحة بشأن ما إذا كان الاستثمار في البيتكوين حلال أم حرام، لكن ذلك لم يثن مسجدا في شرق لندن عن قبول الزكاة وصدقات شهر رمضان من العملات الرقمية المشفرة.

فراز آدم  
حظر الشريعة الإسلامية لنظام بيتكوين غير مفهوم

وقال إمام في مسجد رمضان إنه من بين بضعة هيئات في العالم تقبل تبرعات خيرية بعملة البيتكوين والإيثريوم الرقمية على الرغم من الغموض بين رجال الدين بشأن تداول هذه العملات. واطلق المسجد مناقشته خلال شهر رمضان في عام 2018 لتوسيع قاعدة المانحين من أجل زيادة الأموال المتوفرة له كي يتمكن من تقديم الخدمات المجتمعية للمسلمين.

الوضع غير مريح

يبدو وضع العملات الرقمية غير مريح للكثير من المسلمين لأنها من إنتاج الهندسة المالية والمضاربة، وبسبب ذلك حرمت أيضا عدة دول عربية وإسلامية تداول العملات الرقمية كالسعودية ومصر وفلسطين وغيرها.

وأرجعت دار الإفتاء الفلسطينية إلى سبب تحريم العملات الافتراضية إلى ارتباطها "بالقامرة"، واحتوائها على الغرر الفاحش، بحسب ما جاء في بيانها. وقالت دار الإفتاء إن العملة الافتراضية بيتكوين وغيرها من العملات لا يجوز بيعها أو شراؤها لأنها عملة مازالت مجهولة المصدر، ولا ضامن لها وشديدة الثقل وتتيح مجالاً للنصب والاحتيال. ولا تملك العملات الافتراضية رقما متسلسلا ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كخبرتها التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت، دون وجود فيزيائي لها، لكنها تتمتع بقاعدة شعبية من المعجبين وأشهرهم الملياردير إيلون ماسك، مدير شركة "تيسلا" المصنعة للسيارات الكهربائية.

فيها للحماية القانونية والرقابة المالية المطلوبة، ولما فيها من الإفتيات على ولاة الأمور، وسلط بعض اختصاصاتهم في هذا المجال، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مضمونها ومغيارها وقيمتها، وذلك يدخل في عموم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم "من غشنا فليس منا، فضلا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول، والقاعدة الشرعية المقررة أن لا ضرر ولا ضرار".

وكان رئيس لجنة الأوراق المالية داتوك سيد زيد البار في ماليزيا أعلن في يوليو الماضي خلال مؤتمر إنفست على الإنترنت أن "الجلس الاستشاري للتداول في العملات والتوكنات الرقمية في بورصات الأصول الرقمية المسجلة". وأضاف "إن هذا القرار مذهب من المجلس، ويمكن أن يشجع المزيد من التطوير والاستثمارات في الأصول الرقمية. وما إن ننتهي من الصيغة النهائية لقرارنا سنعلن المزيد من التفاصيل".

ويشكل المسلمون في ماليزيا أكثر من 61 في المئة من إجمالي عدد السكان، لكن نسبة كبيرة لا يشعرون بالارتياح لتداول العملات المشفرة، خوفا من أنها قد لا تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية. أما في إندونيسيا، فتنتشر مستشار الشريعة في العاصمة جاكارتا، المفتي محمد أبوبكر، تقريرا في 2019 يدافع فيه عن جواز هذه العملة المشفرة.

وجادل أبوبكر، المستشار الشرعي السابق لشركة "بلوسوم فاينانس"، بأن جميع العملات تحمل درجات عالية من المخاطر بسبب طبيعة العرض والطلب، ونظرا لأن العملات الورقية والذهب ومعظم الأدوات المالية الأخرى المسجوح بها بموجب الشريعة، فيجب أن تكون عملة البيتكوين كذلك.

ويرى أبوبكر أن استخدام شيء مشروع لغرض غير قانوني لا يجعل الشيء نفسه غير مشروع، مشيرا إلى أن المذاهب الأربعة السنية تسمح بالإجماع بالبيع الشرعي للعب، وفي حين تعتبر المالكية والحنابلة بيع العنب لتاجر النبيذ باطلا، فإن الحنفية والشافعية لا تشجع فقط مثل هذه المبيعات. فيما غير مستشار التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية المقيم في بريطانيا، المفتي فراز آدم، عن حماسه لإمكانية دمج عملة بيتكوين في

يمثل المسلمون ربع سكان العالم، ويطمح الملايين منهم إلى الاستثمار في العملات الرقمية، إلا أن عدم إجماع الفقهاء والتيارات الدينية على وجهة نظر شرعية واحدة تضع المسلمين أمام مفترق طرق.

المعاملات المالية، خاصة بعد أن بلغت قيمتها خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل سنة.

وتجاوزت بيتكوين في الثامن عشر من فبراير خمسين ألف دولار بسبب الإقبال المتزايد للمستثمرين المتحمسين إلى جني أرباح سريعة، على الرغم من مخاوف العديد من منظمي السوق.

مع ذلك، هناك عدة فتاوى متناقضة لمؤسسات وتيارات دينية لم تتفق بشأن مدى شرعية بيتكوين، والضوابط الدينية التي يجب أن تحكمها.

النظام عادل وشفاف

ففي حين أجاز المجلس الاستشاري للشريعة الإسلامية، في ماليزيا، الاستثمار وتداول العملات المشفرة في بورصات التشفير المسجلة، فإن دار الإفتاء المصرية أصدرت فتوى سابقة بتحريمها، معتبرة أن "تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها حراما شرعا؛ نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد، وإخلالها باتزان السوق ومفهوم العمل، وفقدان المتعامل

المعاملات المالية، خاصة بعد أن بلغت قيمتها خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل سنة.

المجلس الاستشاري للشريعة الإسلامية في ماليزيا أجاز الاستثمار وتداول العملات المشفرة في بورصات التشفير المسجلة، فيما أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى سابقة بتحريمها

العملات الرقمية، إلا أن عدم إجماع الفقهاء والتيارات الدينية على وجهة نظر شرعية واحدة تضع المسلمين أمام مفترق طرق.

بمينة حمدي  
صحافية تونسية  
مقيمة في لندن

عادت العملة الافتراضية بيتكوين لتثير الجدل الاجتماعي والديني مجددا في أوساط المسلمين التواقين للثراء السريع، من دون مخالفة قيمهم الإسلامية وضوابط الشريعة التي تحرم الأموال الربوية والأرباح غير الشرعية. وقطعت بيتكوين رحلة طويلة وحافلة بالمفاجآت منذ ظهورها عام 2009 من قبل شخص غامض أطلق على نفسه اسم ساتوشي ناكاموتو، إلا أن آراء الفقهاء بشأن التعامل بالبيتكوين تبدو متناقضة إلى حد كبير وتثير الحيرة والارتباك للمستثمرين المسلمين، الذين لا يرغبون في مخالفة تعاليم دينهم عند استثمار أموالهم.

وتجد شريحة هامة منهم صعوبة في اتخاذ قرارات الاستثمار في العملات الرقمية، من دون الاستعانة بأراء الفقهاء ورجال الدين لتجنب الربا والأرباح المحرمة في الدين الإسلامي. على مدار السنوات الماضية مثلت بيتكوين محل تساؤل مستمر للمسلمين حول مدى امتثالها لمبادئ الشريعة وخلوها من السلوكيات المالية المحرمة، كالمقامرة وتجارة المخدرات والبشر والعدارة وغيرها.

السلوكيات المحرمة

لكن أمام تصورها خلال الأسابيع القليلة الماضية عناوين وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بعد الارتفاع الصاروخي لقيمتها السوقية وتسجيلها مستويات غير مسبوقة، أصبح الاستثمار فيها من الفرص القيمة للمسلمين الذين يشكلون ما يقرب من ربع سكان العالم، ويطمحون لإيجاد طرق بديلة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا.

وهناك آمال بأن يصح التعامل بالعملات الرقمية واقعا ملموسا في المستقبل القريب وأكثر انتشارا حتى في المجتمعات العربية والإسلامية، مما يضيء عليها الشرعية في



دار الإفتاء  
المصرية

لم تتدبر دار الإفتاء الغضب على منشور تحديد النسل مقترنا بسياق سياسي، فاتبعته في 17 فبراير 2021 بمنشور "الشماتة بالمصائب والابتلاءات التي تقع للغير، ومنها الحوادث والموت، ليست خلقا إنسانيا ولا دينيا... والله تعالى قال عندما شمت الكافرون بالمسلمين في غزوة أحد 'إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نادولها بين الناس'. والنبي صلى الله عليه وسلم قال 'لا تظهر الشماتة بأخيك فيعاقبه الله ويبتليك'. فصوت السهام إلى منشور ارتبط بتعرض المذيع عمرو أديب لحادث سير، ومنها 'كل ده لأننا ارتيقنا على عمرو أديب؟ تصدق وتؤمن بالله أنا لو مش مسلم ورايت كلام المفتي ما دخلت الإسلام'. الفتن تنتعش أسواق الفقه، ويستجلب سلاحا لقصفت متبادل لا يخلو من أحاديث نبوية تواجه بأحاديث أخرى. ففي مقابل حديث "لا تظهر الشماتة بأخيك" أورد البعض حديثا رواه البخاري عن أبي قتادة الأنصاري قال "مُر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة، فقال 'مُستريح ومُستراح منه، فقالوا 'يا رسول الله، ما المستريح وما المستراح منه؟' قال صلى الله عليه وسلم 'إن العبد المؤمن مستريح من نضب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله تعالى، والعبد الفاجر يستريح منه وتخب أحد الغاضبين 'بعد حادثة عمرو أديب خرجت الآيات والأحاديث، تدافعون عن أكل عيشكم؟ كان سكان يا عم الشيخ".

بالتفاوى السياسية الموجهة يتاح للأخوان والسلفيين والتكفيريين انتقاء ثراث فقهي "يخدم" توجهاتهم، ويطمئنهم على أن سلوكهم العدواني هو الحق المبين. من المؤسف أن يتهم شيخ أو مؤسسة بالميل إلى "التطليل" الذي يلحق إعلاميين وسياسيين يوجهون مؤشر الموالاة نحو الكرسي أيا كان الجالس عليه، ولا يخلجون من ازدواجية في المعايير. عام 2020 ختم محمد مرسي خطابا له بدعاء "اللهم دبر لنا فأنا لا نحسن التدبير"، فاستأسد خالد الجندي رافضا "الأمر الخطير وهو خطط السياسة بالدين". وفي عام 2020 ختم السيسي خطابا بدعاء وابتهاج إلى الله، فتوجه الجندي بالشكر "إلى سيادة الرئيس.. عندنا رئيس يدعو الله في خضوع". ليت الشيخ كان ذكورا.